

منهج الشيخ أمين أحسن الاصلاحي (١٩٩٧...١٩٠٣)

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

الدكتور الحافظ افتخار أحمد

Abstract

In this artical first of all i explained the litral and formal meanig of Fiqh.than I tried to explor the method of Moulana Amin Ahsan IslaHi about fiqh in his tfsir"Tadabbar-e-Quran. Most of the time Islahi keep concentration to explan what is exact the Quranic verses based upon it and donot go in detail.And most of time hi depend upon hin mental aproch and do not cout hadeath of the Prophet peace be upon hin. the understaning of the Holy quran is to much difficult without the help of the Hadeath of the Prophet.In this artical I tried to explaied the Islahi's point of view about fiqh with detail and exempals from his tafsir.And poined out with exempals where hi ignor the Hadeath and trusted upon his intelecutal aproch.

منهج الشيخ أمين أحسن الاصلاحي (١٩٩٧ - ١٩٠٣)

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

الدكتور الحافظ افتخار أحمد☆

معنى الفقه لغة: الفاء والكاف والهاء أصل واحد صحيح، يدل على ابرأك الشيء والعلم به. تقول: فقهت الحديث أفقهه. و كل علم بشيء فهو فقه. يقولون: لا يفقه ولا ينفعه. ثم اختص بذلك علم الشريعة. فقيل لكل عالم بالحلال والحرام فقيه. وأفقهتك الشيء، اذا بینته لك". (١). وفي لسان العرب: "الفقه: علم بالشيء والفهم له. و غالب على علم الدين لسيادته و شرفه و فضله على سائر أنواع العلم كما غالب النجم على الشريا. وقال ابن الأثير: " و اشتقاوه من الشق و الفتح. و قد جعله العرف خاصاً بعلم الشريعة، شرفها الله تعالى. و تخصيصاً بعلم الفروع منها. و قال غيره: و الفقه في الأصل الفهم، يقال: أرتي فلان فقهها في الدين أى فهماً فيه. قال الله عزوجل: "ليتفقها في الدين" (٢) أى ليكونوا علماء به". (٣) و قال سيد شريف الجرجاني: "الفقه: هو في اللغة عبارة عن فهم غرض المتكلم من كلامه" (٤).

الفقه في اصطلاح الشرع: كان الغالب في الصدر الأول استعمال الفقه في فهم الأحكام الدينية جميعاً سواء كانت متعلقة بالأحكام الاعتقادية، أو الأحكام العملية، أو الأحكام الوحدانية. و كما يطلق على فهم جميع هذه الأحكام كان يطلق على الأحكام نفسها. و لهذا ايعني جاء تعريف أبي الحنيفة للفقه الإسلامي فقال: "هو معرفة النفس مالها و ما عليها" (٥).

و جاء في كتاب المستصفى للغزالى: "الفقه عبارة عن العلم و الفهم في أصل الوضع يقال فلان يفقه الخير والشر. أى يعلمه و يفهمه و لكن صار يعرف العلماء عبارة عن العلم بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلفين خاصة، حتى لا يطلق بحكم العادة اسم الفقيه على متكلم و فلسفى و نحوى و محدث و مفسر بل يختص بالعلماء بالأحكام الشرعية الثابتة للأفعال الإنسانية، كالوجوب والหظر، الإباحة، الندب، الكراهة و كون العقد صحيحأو فاسداً و باطلأ و كون العبادة قضاء و أداء و أمثاله" (٦).

و عرف صدر الشريعة الفقه: "بانه علم بالأحكام الشرعية العملية قد ظهر نزول الوحي بها، والتي انعقد الاجماع عليها من أدتها مع ملكرة الاستباط الصحيح منها" (٧).

☆ الأستاذ المشارك قسم الدراسات الإسلامية الجامعة الإسلامية بها لفور.

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

ويقول سيد شريف الجرجاني: "الفقه في الاصطلاح": هو علم بالحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية^(٨). وقيل: "هو اصابة والوقوف على المعنى الخفي الذي يتعلق به الحكم وهو علم مستربط بالرأي والاجتهاد فيه إلى النظر والإمل ولهذا لا يجوز أن يسمى الله فقيهاً لأنه لا يخفى عليه شيء"^(٩).

بعد بيان معنى الفقه لغةً واصطلاحاً لأبد أن نلاحظ هنا بعض الأمور التي تساعدنا على فهم منهج الاصلاحي الذي سلكه في عرض الأحكام الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن":

ان تفسير الاصلاحي "تدبر قرآن" أقرب إلى التفسير بالرأي منه إلى التفسير بالماثور حيث اطلق المؤلف عنان العقل وقل اعتماده على النقل ولم يعقد على أقوال المفسرين السابقين الاندراً. وقد جرى على نفس الصنيع في تفسير آيات الأحكام. ومن هنا نراه يختصر في تفسير آيات الأحكام، وعند تعرضه للمسائل الفقهية نراه يحيل إلى كتب الفقه قائلاً التفصيل في كتب الفقه وما أشبه ذلك. ولكن على رغم هذا كله استرسل الاصلاحي في بعض الموارد من تفسيره عند آيات الأحكام.

نماذج لبعض المسائل الفقهية من تفسير تدبر قرآن:

النموذج الأول: تفسير الاصلاحي لقوله تعالى: "فمن حج البيت أو اعمد فلا جناح عليه أن يطوف بهما"^(١٠). قال الشيخ الاصلاحي في تفسير هذه الآية: "يظهر من هذا التعبير أن السعي ليس واجباً، بل هو في حكم الاستحباب. ولكن هذا الرأي عندنا غير صحيح، لأنه إذا كان المراد منها الاستحباب فكان المناسب أن يكون تقدير العبارة هكذا كما قالت عائشة: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما"^(١١).

وقال الاصلاحي بعد هذا: "كما أن هذا أيضاً غير مناسب بأن يقال بعد قول الله: "انها من شعائر الله" فكيف قال بعد هذا مباشرة بـان" لا حرج في عدم الطواف بهما. و كان الأحسن أن يكون المراد أن هذا السعي واجب":

وبقى السؤال بعد هذا هل هو (السعي) رفوض أو واجب أو مستحب؟

وقال الاصلاحي: "أما في رأينا فهو في حكم الوجوب"^(١٢). والآن بقى سؤال آخر وهو إذاً ما معنى "فلا جناح"؟

فقال الاصلاحي: "لا يتعلّق حكم رفع الحرج بالسعي بل يتعلّق بالقبح الذي كان بسبب وجود الأصنام في هذا المقام. و معنى ذلك أن وجد هذا القبح فالسعي فرض من الله تعالى وهو أيضًا من شعائر الله فعليكم أن تفعلوه لأن جزائكم حسب نياتكم"^(١٣).

النموذج الثاني: تفسير الاصلاحي لقوله تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

أراد أن يتم الرضاعة... والله بما تعملون بصير” (١٢). ذكر الشيخ الاصلاحي في تفسير هذه الآية عدة مسائل وهي:

١. على المطلقة أن ترضع ولدها سنتين كاملتين ان أراد الزوج المطلق أن تتم المرأة مدة الرضاعة:

٢. وتكون نفقة المرضعة (المطلقة) من الطعام والكسوة على والد الرضيع ويكون ذلك بالمعروف بأن يراعى في مقدار النفقة جانب كل من الرجل والمرأة فيؤخذ في اعتبار حالتها المالية مع حاجة المرأة والظروف الأخرى عند حكم الفريقين في هذا الموضوع.

٣. لا يكلف أحد من الفريقين فوق طاقته، فلن تضار الأم (المرضعة) بسبب الولد ولن يضار الوالد لذلك“ (١٥).

٤. ويراعى نفس الأمور في ورثة والد الرضيع بعد موته.

٥. أن رضي الزوج والمرضعة على الفصال قبل أن تتم مدة الرضاعة فلهمما ذلك.

٦. أن أراد الورثة الرضيع أو أبوه أن ترضعه امرأة أخرى فلهم الحق بشرط أداء ما تعهد به لأم الرضيع“.
وعلى المسؤولين من الجانبيين أن يحكموا في الأمور المذكورة في ظروف عادلة وأن تنازعوا في شيء فلهم الرجوع إلى القاضي للحكم (بينهما) فيما اختلفوا فيه“ (١٦) وقد ذكر القرطبي ثمانى عشرة مسألة في تفسير هذه الآية منها ستة المذكورة مع ذكر الأدلة ومذاهب الفقهاء. (١٧).

النموذج الثالث: تفسيره لقوله تعالى: ”اليوم أحل لكم الطيبات و طعام الذين أتوا الكتب حل لكم و طعامكم حل لهم والمحسنة من المؤمنت والمحسنة من المحسنة من الذين أتوا الكتب من قبلكم“ (١٨). حيث استدل بهذه الآية: ان طعام ٠ هل الكتاب حلال للمسلمين بشرط أن يكون في حدود الحل التي بينها الاسلام“. ثم قال: ”كان الغرض من هذا التفصيل اخبار المسلمين بأنه لا بد أن يكون لك علاقة بالأقوام الآخرين ولكن يجب أن يكون كله بقيود الحل والحرمة“ (١٩)

و كذلك استدل الاصلاحي بهذه الآية على جواز نكاح المسلم بالكتابية بشرط أن تكون محسنة ولا تكون زانية. وقال الله تعالى للMuslimين أنا كما أحللنا لكم طيبات مائدة أهل الكتاب فكذلك أحللنا لكم نكاح نساء أهل الكتاب، ثم قال: ”اشترط بعض الفقهاء أن يكون هذا النكاح في دار السلام“ وهذا الرأى قوى عندي. وأرى أنهم استبطوا هذا من فحوى الكلام“ (٢٠).

النموذج الرابع: تفسيره لقوله تعالى: ”من أجل ذلك كتبنا علىبني اسرائيل أنه من قتل نفساً بغير

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

نفس أو فساد في الأرض فكانما قتل الناس جميعاً...” (٢١). استنبط الشيخ الاصلاحي بعض المسائل من هذه الآية تحت عنوان: ”مسؤولية الأمة في النواح التالية“؛ فقال:

١. القتل يسبب الاضطراب للأمة كلها، ما لم يقتضي من القاتل فيظن كل واحد أنه غير معصوم الدم. فالقانون يحافظ على كل نفس فلذا من قتل أحداً فالمقتول ليس هو وحده بل كل واحد عرضة للقتل.
٢. التفتيش والتحقيق عن القاتل ليس مسؤولية ورثة المقتول فقط بل هو مسؤولية المجتمع كله لأن القاتل لم يقتل رجلاً واحداً بل قتل الناس جميعاً.
٣. لا يجوز لأحد أن يتترك أخاه في مشكلة بحجة أن هذا الأمر لا يهمه، بل عليه أن يساعده مهما كانت التضحية، لأن هذه المساعدة ليست لأجل رجل واحد بل هي للمجتمع كله.
٤. إذا كتم أحد قتل أحد أو لفائدة القاتل أو كفل عنه أو أواه وو كل عنه أو برأه من جريمة القتل عمداً فكانما ساعد القاتل أو قتل أخيه أو أباًه لأن من قتل نفسها واحدة فكانما قتل الناس جميعاً.
٥. مساعدة ورثة المقتول أو الحكم حياة للمقتول في الحقيقة لقوله تعالى: ”وَ كُلُّمَا حَيَا
يَاوْلَى الْأَلْبَابِ“ (٢٢).

النموذج الخامس: تفسيره لقوله تعالى: ”والسارق والسارقة فالقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله ...“ (٢٣). قال الشيخ الاصلاحي في تفسير هذه الآية: ”والسارق والسارقة“ كل منهما من صيغ الصفة التي تدل على أنه لا بد لايحاب الحد من أن يكون العمل بحيث يصح اطلاق السرقة على مرتكبه. فإذا قطع رجل ثمرة من الشجرة أو سرق الخضر وات أو غيرها فهو يستحق التنبية على هذا، ولكن لا يعدها من السرقة التي توجب قطع يده. وقد ذكر فقهائنا بعض الشروط لاطلاق وصف السرقة على هذه الجناية وتنفيذ العقوبة الازمة فيها وهي مذكورة بالتفصيل في كتب الفقه ولا يسعنا المكان للتفصيل أكثر من هذه، ولكن نشير هنا إلى بعض هذه الأقوال:

١. لا ينفذ الحد (قطع اليد) إلا إذا سرق شيئاً متقدماً. وأما إذا سرق شيئاً تافهاً فلا تقطع يده، اختلاف العلماء في تقدير الثمن اللازم (٢٤).
٢. لا بد أن يكون المال المسروق في حرز. فإذا كان المال غير محفوظ مثل الحيوان في الصحراء فهذا لا يدخل في حكم السرقة شرعاً.
٣. ”إذا كان للسارق شركة لـ المال المسروق أو يكون المال في حفظه أوأمانة عنده وسرق منه فهذا ليس من السرقة التي توجب قطع الحد.“ (٢٥).

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

٣. اذا كان السارق مجنوناً أو غير بالغ فلا يجري عليه حد السرقة(٢٦).
٤. اذا سرقت زوجة من مال زوجها أو خادم البيت من مال سيده فهذا أيضاً لا يدخل تحت حد السرقة.
٥. اذا كانت هناك شبهة الاضطرار فلا ينفذ حد السرقة لأن عمر بن الخطاب منع قطع اليد في وقت القحط عام الرمادة.
٦. ”لا بد من تنفيذ حد السرقة من دار السلام لأن الحدود والتعزيرات تتعلق بالحكام ولا تعلق بالدار. ونزو لها (الحدود) في المدينة خير دليل على أن وجود دار السلام شرط لتنفيذ هذا القانون لأن الله تعالى أنزل لا حكام بعد اقامة الحكومة الاسلامية“ (٢٧).

المنوذج السادس: ربما يفسر الاصلاحي آية من آيات الأحكام ويعين مرادها في ضوء اللغة ولو كام مخالفًا لحديث الصحيح والجماع الأمة وجمهور العلماء، فمثلًا تفسيره لقوله تعالى: ”فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَحْلِهِ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنكِحْ زَوْجًا غَيْرَهُ... لَقَوْمٌ يَعْلَمُونَ“ (٢٨).

قال الشيخ الاصلاحي في تفسير هذه الآية: ”إذا طلق الرجل أمرأته فلا يحل له الرجوع إليها حتى تنكح زوجاً غيره ثم يطلقها وتمضي عدتها، والحكم في هذا أن لا يطلق الرجل أمرأته في حالة الاستعجال والغضب بل لا بد له أن يفكك في أمر الطلاق في ضوء نتائجه في المستقبل. و كان المقصود من هذا الشرط هو صون الطلاق من أن يكون لعبة في أيدي الناس. ولا يسمح بالرجوع بعد الطلاق الثالث لأنه لو أتيحت الفرصة للزوج بعد الطلاق الثالثة لضاعت الحكمة من مشروعية الطلاق ولم تظهر له أهمية الطلاق. وبوجود هذا الشرط أى النكاح بزوج ثان يفكك الزوج ألف مرة قبل أن يطلق زوجته“ (٢٩).

ثم بين معنى النكاح في قوله تعالى: ”حتى تنكح زوجاً غيره“ فقال:

”إن لفظ النكاح هنا في معنى عقد النكاح عندنا. وأما الذين قالوا ان النكاح هنا في معنى الوطء فهو تكلف من غير ضرورة“ (٣٠). بقطع النظر عن المقصد الذي كانوا يريدونه لم يحصلوا أيضاً لأن أسلوب استخدام الكلمة يابي هذا المعنى. الوطء، وذلك لأن ضمير الفاعل في ”تنكح“ يرجع إلى المرأة و إذا أردت ”الوطء“ بلفظ النكاح فيكون معنى الآية: ”حتى تطأ المرأة زوجاً آخر“ و الوطء من فعل الرجل لا من فعل المرأة“.

و ان أردت به تنكح.. حتى تطأ المرأة ب الرجل آخر، فما دليلهم فيأخذ هذا المعنى من قوله تعالى ”حتى تنكح زوجاً غيره؟“ (٣١).

و كم يكفي الاصلاحي في حمل كلمة النكاح على عقد الزواج بل رد على الذين قالوا إنما عنى

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

بها "الوطء" في ضوء الحديث قائلاً أن مذهبهم قول بلا دليل حيث قال:

"لـا دليل على قول من قال بـان المرأة لا تحل للزوج الأول الا بعد أن ينكحها زوج ثان ثم يطلقها

بعد أن يطئها. وقد أثبتنا أن استدلالـهم بكلمة "تنـكح" غير ناهض" (٣٢).

ثم قال: "إن أصلـ مستدلـ من يشترطـ في الحلـ للزوجـ الأولـ وـ طـءـ الزـوـجـ الثـانـيـ هوـ الحـدـيـثـ فـقـطـ".

أما الاستدلالـ بلـ القرآنـ ضمنـ بـابـ استـخـراـجـ النـكـاتـ بـعـدـ وـقـوعـ فـهـذـاـ الـاستـدـالـالـ ضـعـيفـ كـمـاـ أـثـبـتـناـ وـأـمـاـ

الـحدـيـثـ بـعـدـ النـظـرـ وـ التـحـقـيقـ فـيـ جـمـيعـ طـرـقـهـ يـتوـافـقـ مـعـ ماـ فـهـمـنـاـ مـنـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ وـ لـاـ يـخـالـفـهـ" (٣٣). وـ هـذـاـ

هوـ مـوـقـفـ الشـيـخـ الـاصـلـاحـيـ مـنـ هـذـهـ لـاـ مـسـلـةـ الـفـقـهـيـ. وـ فـيـماـ يـلـىـ الـاحـادـيـثـ الـتـىـ اـشـتـرـطـتـ وـ طـءـ الزـوـجـ الـثـيـنـ

فـيـ حـلـ الـمـرـأـةـ الـمـطـلـقـةـ ثـلـاثـاـ لـلـزـوـجـ الـأـولـ:

أـخـرـجـ الـبـخارـيـ فـيـ صـهـىـ حـهـ بـابـ اـذـاـ طـلـقـهـاـ ثـلـاثـاـمـ تـزـوـجـتـ بـعـدـ العـدـةـ غـيـرـهـ فـلـمـ يـمـسـهـاـ: "عـنـ عـائـشـةـ

عـنـ الـبـنـىـ عـلـىـهـ أـنـ رـفـاعـةـ الـقـرـضـيـ تـزـوـجـ اـمـرـةـ (٣٤) ثـمـ طـلـقـهـاـ فـتـزـوـجـتـ آـخـرـ فـاتـ الـبـنـىـ عـلـىـهـ فـذـكـرـتـ أـنـهـ لـاـ

يـاتـيـهـاـ وـ أـنـ لـيـسـ مـعـهـ الـأـمـلـ هـذـهـ . فـقـالـلـاـ حـتـىـ تـذـوقـيـ عـسـيـلـتـهـ وـ يـذـوقـ عـسـيـلـتـكـ" (٣٥)

قـوـلـهـ: "فـقـالـ لـاـ" قـالـ الـكـرـمـانـيـ: "فـذـاـ قـلـتـ مـاـ مـعـنـيـ بـقـوـلـهـ لـاـ؟ قـلـتـ: الرـجـوعـ إـلـىـ الـزـوـجـ الـأـولـ وـ سـائـرـ

الـرـوـاـيـاتـ تـدـلـ عـلـيـهـ" (٣٦).

وـ قـوـلـهـ: "حـتـىـ تـذـوقـيـ عـسـيـلـتـهـ" قـالـ جـمـهـورـ الـعـلـمـاءـ ذـوقـ الـعـسـيـلـةـ كـنـاـيـةـ عـنـ الـمـجـامـعـةـ. وـ هـوـ تـغـيـبـ

حـشـفـةـ الـرـجـلـ فـيـ فـرـجـ الـمـرـأـةـ . وـ زـادـ الـهـمـنـ الـبـصـرـيـ حـصـولـ اـنـزـالـ الـمـنـيـ. وـ هـذـاـ شـرـطـ اـنـفـرـدـ بـهـ عـنـ

الـجـمـاعـةـ" (٣٧).

وـ قـالـ اـبـنـ كـثـيرـ فـيـ تـفـسـيرـ هـذـهـ الـآـيـةـ: "أـىـ أـنـهـ اـذـاـ طـلـقـ الـرـجـلـ اـمـرـأـتـهـ طـلـقـةـ ثـالـثـةـ بـعـدـ مـاـ أـرـسـلـ عـلـيـهـ

الـطـلـاقـ مـرـتـيـنـ بـاـنـهـاـ لـاـ تـحـلـ لـهـ مـنـ بـعـدـ حـتـىـ تـنـكـحـ زـوـجـ غـيـرـهـ أـىـ بـطـاءـ هـازـوـجـ آـخـرـ فـيـ نـكـاحـ صـهـيـحـ. فـلـوـ

وـ طـئـهـاـ الـوـاطـيـ فـيـ نـكـاحـ وـ لـاـ فـيـ مـلـكـ الـيـمـينـ لـمـ تـحـلـ لـلـأـولـ لـأـنـهـ لـيـسـ بـزـوـجـ وـ هـكـذـاـ لـوـ تـزـوـجـتـ وـ لـكـنـ لـمـ

يـدـخـلـ بـهـاـ الـزـوـجـ لـمـ تـحـلـ لـلـأـولـ وـ اـشـتـهـرـ بـيـنـ كـثـيرـ مـنـ الـعـلـمـاءـ أـنـ سـعـيدـ الـمـسـيـبـ يـقـولـ: "يـحـصـلـ الـمـقـصـودـ فـيـ

تـحـلـيـلـهـاـ لـلـأـولـ بـمـجـرـدـ الـعـقـدـ عـلـىـ الـثـانـيـ. وـ فـيـ صـحـتـهـ عـنـهـ نـظـرـ عـلـىـ أـنـ الشـيـخـ أـبـاـ عـمـرـ بـنـ عـبـدـ الـبـرـ قـدـ حـكـاهـ عـنـهـ

فـيـ الـاسـتـدـكـارـ. وـ أـللـهـ أـعـلـمـ" (٣٨).

وـ قـالـ بـعـدـ هـذـهـ: "فـانـ طـلـقـهـاـ" أـىـ الـزـوـجـ الـثـانـيـ بـعـدـ الدـخـولـ بـهـاـ (فـلـاـ جـنـاحـ عـلـيـهـمـاـ أـنـ يـتـرـاجـعـاـ) أـىـ

الـمـرـادـ الـزـوـجـ الـأـولـ (اـنـ ظـنـاـ أـنـ يـقـيـمـاـ حـدـودـ اللـهـ) أـىـ يـتـعـاـشـرـ اـبـاـ الـمـعـرـوفـ" (٣٩).

وـ قـدـ ذـكـرـ أـبـوـ جـعـفرـ مـحـمـدـ بـنـ جـرـيرـ تـفـسـيرـ هـذـهـ الـآـيـةـ فـقـالـ: "عـنـ اـبـنـ عـمـرـ عـنـ الـبـنـىـ عـلـىـهـ فـيـ الـرـجـلـ

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

يتزوج المرأة فيطلقها قبل أن يدخل بها أترجع إلى الأول؟ قال: لا. حتى تذوق عسيتها ويدوّق عسيتها“ (٢٠).

وقال الشيخ جمال الدين القسمى في تفسير هذه الآية: ”فإن طلقها“ أى بعد التطليقتين ”فلاتحل له“ برجعة والنكاح جديد“ من بعد“ أى من بعد هذا الطلق.“ حتى تنكح زوجاً غيره“ في نكاح صحيح، وفي جعل هذا غاية للحل زجر لمن له غيض ما في امرأته عن طلاقها ثلاثة، لأن كل ذي مروءة يكره أن يفترش امرأته آخر“ (٢١).

وقال الإمام ابن القيم في زاد المعاد: ”حكم رسول الله عليه عليهما السلام في المطلقة ثلاثة تحل للأول حتى يطأها الزوج الثاني.

وذكر في تأييده الحديث من صحيح البخاري الذي ذكرناه قبل هذا. وفيه زيادة بعض الألفاظ حيث قال: ”ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة رفاعة القرظى جاءت إلى رسول الله عليهما السلام فقالت: يا رسول الله إن رفاعة طلقى فبت طلاقى. وأنى نكحت بعده لعلك تريدين أن ترجعى إلى رفاعة؟ لا، حتى تذوقى عسيتها ويدوّق عسيتك“ (٢٢).

عن عائشة رضي الله عنها: ”قال رسول الله عليهما السلام: العسيلة الجماع ولو لم ينزل“ (٢٣). عن ابن عمر قال: ”سئل رسول الله عليهما السلام عن الرجل يطلق امرأته ثلاثة، فيتزوجها الرجل، فيغلق الباب ويرخي الستر، ثم يطلقها، قبل أن يدخل بها، قال: لا تحل للأول حتى يجامعها الآخر“ (٢٤). بعد ذكر هذه النصوص من الحديث النبوي استبط الشیخ القاسمی منها أربعة مسائل حيث قال:

١. فتضمن هذا الحكم أموراً:

 ١. أنه لا يقبل قول امرأة على الرجل: أنه لا يقدر على جماعها.
 ٢. أن اصابة الزوج الثاني شرط في حلها للأول. خلافاً لمن اكتفى بمجرد العقد فإن قوله مردود بالسنة التي لا مرد لها.

٣. أنه لا يشترط الإنزال بل يكفى مجرد الجماع الذي هو ذوق السيلة.
٤. أنه عليهما السلام لم يجعل مجرد العقد المقصود.. الذي هو النكاح رغبة.. كافياً.. ولا اتصال الخلوة به وأغلاق الباب وارحامه المستور حتى يتصل به الوطء.. هذا يدل على أنه لم يكف مجرد عقد التحليل الذي لا غرض للزوج والزوجة فيه سوى صورة العقد واحتلالها للأول بطريق الأولى، فإنه إذا كان عقد الرغبة المقصود للدوام غير كاف حتى يوجد فيه الوطء، فكيف يكفى عقد تيس مستعار ليحلها، لا

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

رغبة له في امساكها وإنما هو عارية كحمار الفرس المستعار للضراب^(٣٥).

وقد فسر القرطبي هذه الآية حيث قال: «المراد بقوله تعالى: "[فَإِنْ طَلَقَهَا] الطلاقة الثالثة [فَلَا تَحْلِلُ لَهُ حَتَّى تنكح زوجاً غَيْرَهُ] وَهَذَا مَجْمُعُ عَلَيْهِ لَا خَلَفَ فِيهِ.

و اختلفوا فيما يكفي من النكاح، و ما الذي يبيح لاتحليل؟ فقال سعيد بن المسيب و من وافقه مجرد عقد كاف، وقال الحسن: «بن أبي الحسن: لا يكفي مجرد الوطء حتى يكون الانزال»^(٣٦).

وقال بعد نقل قول سعيد المسيب: «... أما الناس فيقولون لا تحل للأول حتى يجامعها الثاني، و أنا أقول إذا تزوجها تزوجها صحيحاً لا يريد بذلك إحلالها فلا بأس أن يتزوجها الأول»^(٣٧). فيوضح لنا من هذه النصوص أن المراد بالنكاح في قوله تعالى [حتى تنكح زوجاً غيره] هو الوطء كما ثبت بالحديث الذي ذكرناه. ولكن ما قاله الشيخ أمين أحسن الاصلاحي بان المراد بالنكاح هو «مجرد العقد». ولا يشترط فيه الوطء ليس ب صحيح، بل قوله بلا حجة لأنه مخالف للحديث الصحيح الصریح. ومرد بالسنة التي لا مرد لها كما قال الشيخ القاسمي^(٣٨) وأولى بنا تخطئة رجل واحد و نعد قوله شاداً بدلأً من أن نترکه حدیثاً صحيحاً.

ولانستطيع أن نعتذر عن الشيخ الاصلاحي كما اعتذر القرطبي عن سعيد المسمعي سعيد بن جبير حيث قال: «و أظنهما لم يبلغهما حديث عسيلة أو لم يصح عندهما فاخذا بظاهر القرآن و هو قوله تعالى: «حتى تنكح زوجاً غيره» والله أعلم»^(٣٩). و هذا الحديث الذي رواه أصحاب الكتب الستة وغيرها من الكتب الدينية فهو حديث صحيح والا لم يروه البخاري وغيره من المحدثين في كتبهم.

النموذج السابع: وهذا مثال آخر من تفسير تدبر قرآن الذي خالف فيه الاصلاحي مسلك جمهور الأئمة و ترك الأحاديث الصحيحة و أنكر حكم «رجم الزاني المصحن» الثابت بالأحاديث الصحيحة . و ذكر مستدله من القرآن الكريم في زعمه الذي لم يذكر و لم يقل به أحد قبله. فيجدر بنا أن نذكر:

أولاً: وجهة نظر الشيخ الاصلاحي حول مسئلة مع ذكر دليل الرجم عند الفقهاء.

ثانياً: دليل الرجم عند الشيخ الاصلاحي.

ثالثاً: قصة مارز بن مالك الإسلامي.

رابعاً: وسري القاري هل وافق الاصلاحي الفقهاء أم شذ عنهم؟

قال الشيخ الاصلاحي في تفسير قوله تعالى: «الزنانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلد و لا تأخذ بهما رأفة في دين الله ان كتمتم تؤمنون بالله و اليوم الآخر و ليشهد عذابهما طائفه من المؤمنين»^(٤٠)

ذكر الاصلاحي موقفه تحت عنوان:

”بعض شروط الفقهاء على عموم الآية ووجهة نظرنا في المسألة“.

”ان ظاهرة الآية يتعلّق بكل نوع من الزانى والزانية ولكن ذكر فقهائنا بعض القيود منها صحيحة و أخرى غير صحيحة وبعضها تحتاج الى البيان“ (٥١).

ثم ذكر الاصلاحي خمسة شروط للفقهاء و ارتضى ثلاثة منها و هي كالتالى:

١. لا بد من دار الاسلام أو الحكومة الاسلامية لاجراء الحد. وقال: ”هذا الشرط لازم عندنا لأن الأحكام نزلت بعد قيام الحكومة الاسلامية في المدينة المنورة“ (٥٢).
٢. ينفذ هذا لأحد على العاقل البلغدون المجنون ومن هو دون البلوغ.
٣. و حد الرقيق يكون نصف حد الحر. وقال هذا أيضاً صحيح. و الدليل عليه هو قوله تعالى: ”فإذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحسنة من العذاب“ (٥٣).
٤. قال بعض الفقهاء: هذا الحد ينفذ على المسلمين الكافر. وهذا القيد لم يرضى به الاصلاحي وقال: ”وهذا خلاف العقل بداهة و لا يؤيده عمل النبي ﷺ و خلفاءه لأن النبي ﷺ و خلفاءه نفذوا الحدود على الكفار“ (٥٤).

نلاحظ هنا أن الشيخ الاصلاحي ادعى بأن الرسول ﷺ نفذ الحد على الكفار و كذلك خلفاءه،

ولكن لا أدري كيف نسى ما قاله:

”قصص الرجم غير ثابة الا قصة مارز بن مالك الاسلامي فهي ثابتة و نعلم من الروايات أن

الرسول ﷺ رجم اليهود و النساء الاخريات.“.

وقال بعد هذا: ” اذا ثبتت حقيقة هذه الحوادث فاتضه الامر بانها مثل حادثة ماعز. فعلم من تاريخ

ذلك العهد بان بعض النسوة في زمن الجاهلية كن يفعلن ما يفعلن. و كان اليهود يأكلن من أمواههن. ولم ينته مؤلأء مع قيام الحكومة الاسلامية والتبيه لهن حتى أخذن فرجمنهن رسول ﷺ عملاً بأيتي المحاربة من سورة المائدة: (٥٥) ”انما جزاء الذين يحربون الله و رسوله“ (٥٦)

٥. أما الشرط الخامس الذي ذكره جميع الفقهاء تقيداً لعموم الآية هو: ”أن هذا الهد (أى مائة جلد) يتعلق بالزانى غير المتزوج أو المتزوج الذى لم يبن بزوجته. و أما الزانى المحسن فحدد الرجم. و الدليل على هذا هو عمل الرسول ﷺ و عمل خلفاءه. و بناء على هذا خصص الفقهاء هذا الحد بالزانى غير المحسن والزانية غير المحسنة.

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

قال الشيخ الاصلاحي: "ان الفقهاء نسخوا الحد في حق الزاني المحسن و زانية المحسنة". ثم قال: "ان الشرط مهم جداً سوا كان بمعنى التخصيص أو بمعناها النسخ. و هما لا يجوز انبالاً خيار الآهاد. وبالتالي هو مما لا تطمئن اليه القلب. ولذا فالخوارج لا يقولون بهذا النسخ والتخصيص وينكرون الرجم. يعمون هذا الحد لكل زان و ليس بمقيد أبداً" (٥٧)

الدليل الاول للفقهاء و وجهة نظرهم في المسألة:

ذكر الشيخ الاصلاحي رواية عبادة بن الصامت التي هي وجهة نظر الفقهاء في الرجم وبها يخصصون الحد . المذكور في آية سورة النور . بالزاني غير المحسن.

"عن النبي ﷺ خذلوا عنى قد جعل الله لهم سبيلاً^{البكر} بالبكر جلد مثنة و تغريب عام و الشيب با
لشيب الجلد و الرجم" (٥٨).

ونقد الشيخ الاصلاحي هذه الرواية فقال: 'لو تدبّرنا هذه الرواية لعلمنا أن فيها بيان عقوبة الزاني
غير المتزوج . وهي : "الجلد و تغريب عام" و كذلك عقوبة المحسن الرئيسي: هما الجلد و الرجم'

و السؤال هنا هل ينفذ الحدان كلامهما معاً؟ فاجاب الفقهاء الاحناف والشافعية بأنه لا يصح الحدان
معاً . و حد الجلد المذكور في الرواية هو منسوخ بعمل النبي ﷺ و الصحابة . و الحد للمحسن الرئيسي هو
الرجم فقط . و رواية عبادة بن الصامت كانت ناسخة لآية "سورة النور" . و لا ينسخ القرآن بالسنة . و عندما
لم ينجح هؤلاء في مقصدهم نسخوا الرواية برواية أخرى . و مثل هذه الأقوال سبب نفور الناس عنهم" (٥٩).

و نلاحظ من نقد الشيخ الاصلاحي لهذه الرواية أنه لا يقيم وزناً لعمل الرسول ﷺ ع الصحابة كما
هو واضح . و لا يعترض كذلك بنسخ القرآن بالحديث أصلاً و نرى أنه لا يعترض بنسخ السنة بالسنة أيضاً.

و خلاصة القول ان رواية عبادة ب الصامت رواية صحيحة و كان العمل عليها ثم نسخت في حق
الزاني المحسن عند بعض أو خصصت بفعل الرسول ﷺ و الصحابة . و الحد المذكور في سورة النور هو
خاص بالبكر . و أما الزاني المحسن فعلية الرجم الجات بسنة الرسول ﷺ و عمل الصحابة بها . و نقل ابن
بطال اجماع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحسن اذا زنى عامداً عالماً، مختاراً فعلية الرجم.

و قد ذكر شرف الدين النوري اجماع العلماء في المسألة حيث قال:

"• جمع العلماء على وجوب جلد الزاني الجكر مائة . و رجم المحسن وهو الشيب و
لم يخالف في هذا أحد من أهل القبلة إلا ما حكم القاضي عياض و غير عن الخوارج و
بعض المعتزلة كالنظام وأصحابه".

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

وقال بعد هذا: ”وقال جماهير العلماء الواجب الرجم وحده. و حجة الجمهور أن النبي ﷺ اقتصر على رجم النبأ في أحاديث كثيرة منها قصة و قصة المرأة الغمدية وفي قوله ﷺ: ”و أخذ يا أنيس على امرأة هذه فان اعترفت فارجمها. قالوا و حديث الجمع بين الجلد والرجم منسوخ فإنه كان في أول الأمر“ (٤٠).

الدليل الثاني: ذكر الشيخ الأصلاحى فيه رواية عمر بن الخطاب التي جاءت في كتب الصاحب المستوفى غيرها بالاستناد لاصحاح لا شبهة حوله مع هذا لا يرضى الأصلاحى أن يقول إنها رواية للصحابى فضلاً أن تكون رواية عمر بن الخطاب، بل يقول:

”لو تدبرناها علمنا أنها من وضع المنافق. و الغرض من هذا الاختلاف. في رأى الأصلاحى. هو إشار الشبهات والوساوس في قلوب المؤمنين حول حفظ الله تعالى للقرآن الكريم و توافر نصه علينا أى تحريف أو تغيير“ (٤١).

ورواية عن ابن عباس قال: ”قال عمر قد خشيت أن يقول الناس زمان حتى يقول قائل: لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة الله أنزلها الله وقد قرأنا: ”الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما أبنته“ (٤٢) نقد الشيخ الأصلاحى هذه الرواية و ذكر فيه ثلاثة نكات:

١. لا يليق بهذه الرواية أن تكون آية من القرآن الكريم معلى أساس اللغة.
٢. ان كانت آية من القرآن الكريم فمن أخرجهما؟ و حكم الرجم باق فيها فما معنى هذا؟ و ان كانت آية فاخرجت منه فهذا خير. دليل على أن حكم الرجم كان ثم نسخ. اذاً فما معنى الاستدلال بها في ثبات الرجم؟

٣. وفي حالة الصحة لا تفيدهم (أى للمثبتين الرجم من الآية) لأنهم يريدون ثبات الرجم الزانى ام صهن و فيها حكم الشيخ والشيخة. وليس من العزورى أن يكون كم متزوج شيئاً. فإذاً في المطابقة بين الدعوى و الدليل؟ (٤٣).

ولم يرض الأصلاحى أن يعد هذه الرواية من قول عمر بن الخطاب فخلاً أن تكون قول الرسول ﷺ أو آية من القرآن الكريم.

فقد رواه البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال: ”لقد خشيت أن يطول الناس مان حتى يقول قائل: لا نجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك آية أنزلها الله، ألا و ان الرجم حق على من زنى و قد حصن اذا قامت البينة، أو كان الحمل أو الاعتراف، قال سفيان: كذا حفظت. ألا و قد رجم رسول الله و رجمنا بعده“ (٤٤)

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

ورواه البخارى في باب: "رجم الحبلى من الرنى اذا أحصنت" رواية طويلة و ذكر فيها قول عمر بن الخطاب حيث قال: "ان الله بعث محمداً صلوات الله عليه بالحق، وأنزل عليه الكتاب. فكان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها و عقلناها و و عينها. رجم رسول الله صلوات الله عليه و رجمنا بعده" (٢٥). و كذلك رواه أبو داؤد في سننه و زاد بعد كلمة الاعتراف: "و أيم الله لو لا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها" (٢٦).

وقال النووي رحمه الله: "أراد عمر باية الرجم الشيخ والشيخة اذا زينا فارجموهما ألبته. وهذا مما نسخ لفظه ونقى حكمه. وقد وقع نسخ حكم دون اللفظ وقد وقع نسهما جميا." (٢٧).

وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية المؤطرا عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب قال: "لما صدر عمر بن الخطاب من الحج و قدم المدينة فخطب الناس ثم قال: "أيها الناس قد سنت كلام السنن، وفرضت الفرائض و ترکتم على المحاجة الواضحة الا أن تضلوا بالناسيمينا و شمالا، و ضرب بساحدي يديه على الأخرى زم قا اينكم أن تهلکوا عن آية الرجم، يقول قائل لا نجد حدين في كتاب الله فقد رجم رسول الله صلوات الله عليه و رجمنا و الذى نفسى بيديه لو لا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها: "الشيخ والشيخة اذا زينا فارجموهما ألبته" فانا قد قرأناها. قال مالك: قوله: الشيخ والشيخة، .. يعني الزوج والشيبة، فارجموهما ألبته" (٢٨).

وقد أخرج الحكم وصححه رن زر حيث قال: "قال لى أبي بن كعب: "كان يقرأ سورة الأحزاب، قال قلشاث وسبعين آية: قال: قط. قلت: لقد رأيتها وأنها لتعدل البقرة و لقد قرأتنا فيما فيها الشيخ والشيخة اذا زينا فارجموهما ألبته نكالا من الله و الله عزيز حكيم. قال الحكم: "هذا حديث صحيح الاستاد ولم يخرجاه" (٢٩).

و كذلك ذكر الحكم عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: "من كفر بارجم فقد كفر بالقرآن من حيث لا يحتسب. قوله عزو جل بأهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم كثيراً مما تضفون من الكتب..." (٣٠). فكان الرجم مما أخفوا. وقال: هذا حديث صحيح الاستاد و لم يخرجاه" (٣١).

وكذلك أخرج هذا الحديث ابن حيان في صحيحه تحت عنوان: ذكر اخفاء أهل الكتاب آية الرجم حين أنزل الله فيما أنزل" (٣٢) و سكت عليه.

و كذلك وراه عبد الرزاق في الا ٣٣ نف مثلاً رواه الحكم في المستدرك (٣٤) هذه هي الحقيقة لرواية عمر بن الخطاب التي ذكرها المحدثون في كتبهم وصححها. ولكن مع هذا لا تعتبر هذه الرواية في نظر الاصلاحي من قول عمر فضلاً أن تكون حديثاً صحيحاً أو آية من القرآن

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

الكريم. وبعد قراءة هذه الرواية يستطيع القارئ أن يحكم هل هي رواية صحيحة كما قال المحدثون أم هي من وضع منافق كما قال الأصلاحى في تفسيره (تدبر قرآن).

موقف الشيخ الأصلاحى من الرجم:

١. الرجم عند الشيخ الأصلاحى ثابت بالقرآن الكريم خلافاً للجمهور لأن ثبوته عندهم بالسنة النبوية.
٢. ليس الرجم عند الأصلاحى حد لزانى المحسن بل للمفسد الذى يسبب الاضطراب للمجتمع، خلافاً للجمهور لأن حد الرجم عندهم لزانى المحسن.

ويقول الأصلاحى فيه ما يلى:

الجاني على قسمى:

١. الجانى الذى يصدر من فعل القتل أو ارتكب الزنا أو السرقة أو القذف بحيث لا يكون خطراً للمجتمع ولا للحكومة.
 ٢. الجانى الذى يرتكب الجريمة بحيث يصبح مصيبة للمجتمع والحكومة.
- بين القرآن الكريم الأحكام كالحدود والقصاص لمجرمي القسم الأولاتى ينذرها الضكومة الإسلامية وفقاً للشروط المذكورة في القرآن الكريم والسنّة.
- وأما القسم الجانى فيبني الله تعالى له الأحكام في آيتها المحاربة. (٢٧).

طريقة اثبات الرجم من القرآن الكريم عند الأصلاحى:

وبعد هذا التمهيد الموجز بين الشيخ الأصلاحى مأخذ الرجم مستدلاً من القرآن الكريم و ذلك

حيث قال :

”إن كلمة ”يقتلوا“ هنا استخدمت (بالتشديد) من باب التفعيل بدلاً من التقل مما يدل على شدة المعنى وقوته. ولذا يكون التقبيل اشاعة الى أشنع صورة للقتل و كذلك الاشارة الى أثرة هذه الطريقة في القتل في ردع الآخرين و زجرهم. فلذا يجب على الضكومة أن يختار هذا الأسلوب لا يقابل الجرائم. وعليها أن تمنع ما حرمته الشارع من طرق القتل كالاحراق بالنار الذى من حق الله تعالى. و الرجم عندنا داخل في معنى التقبيل. ولذا يعاقب المجرمون الذين أصبحوا خطراً على أعراض الناس. عليهم ضد الرجم الذي استبطنه من مفهوم لفظ التقبيل“ (٢٨).

¹ في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

ثم قال بعد بيان مأخذ الرجم من القرآن الكريم : “ يتضح من هذا أن القائلين بعدم الرجم في القرآن الكريم فهم في كثيرون وهم . ولا بد أن نلاحظ هنا شيء مهم جداً وهو أن حد الرجم ليس لكل زان بل هو للذين يزدرون بحيث يصيرون خطراً على اعراض المجتمع . والحد الذي ذكر في سورة النور .. وهو مائة جلدة .. هو حد عام في حق كل زان بصرف النظر عن مرتكب الزنا هل هو متزوج أو غير متزوج؟ و أما من لم يرتدع بالحد المذكور وأصبح آفة على المجتمع فعلى الحكومة أن ترجمه نكالاً وهذا ثبت من القرآن الكريم ” (٢٧).

هذا هو تفسير الاصلاحى لآيات المحاربة من سورة المائدة واثبات الرجم منها. و لا شك فى أن هذا اتفاق له ولم يتعرضه أحد لا من السلف ولا من الخلف.

لا شك في أن الشيخ الاصلاحي اعترف بترجمة الرسول ﷺ لما عزى بن مالك الأسلمي و
الغامديه ولكن هذا الاعتراف يفهم في ضوء منهجه الخاص وهو أن الرجم ثابت من القرآن الكريم من آياتي
المحاربة. ولا يقول الاصلاحي بأن الرجم ثابت من السنة، وكذلك لم يقل أن مناط حكم الرجم
”الاحسان“ بل ادعى أن حكم الزانى هو الجلد الثابت من آية سورة التور: ”الزانة والزناني فاجلدوا كل
واهد منها مائة جلد“ سواء كان محصن أم غير محصن.

والآن يجدر بنا أن نذكر ما قاله الاصلاحي عن قصة ماعز بن مالك الاسلامي:

قال "من أشهر قصص الرجم قصه ماعز بن مالك الاسلامي، وتناقض الروايات بعضها ببعض. وتقول بعض لروايات انه كان ذا خصلة حسنة. وبعض الأخرى تقول انه كان ذا خصلة سيئة. وكفى لنا أن يقول عليه ر كمه ولم يص عليه. وأرجح الروايات التي تقول بأنه كان ذا خصلة سيئة وبها رجم أو استحق الرجم، وكذلك تقول الروايات عنه بأنه عند ما كان يخرج الرسول عليه الصحبة للغزو يستغل ماعز هذه الفرصة ويفعل فعلة شنيعة مع

النساء و اطلع الرسول ﷺ على أفعاله. و مرة طلبه و ساله بطريق غريب ، و عند ما علم بان لا مفر له أقر بجريمه تهفرا كمه الرسول ﷺ بعد اقراره و لم يصل عليه. و كان الناس يتلکمون عن خصلته السيئة و معنهم الرسول ﷺ عن الكلام عنه و لكن ظن عامة الناس عنه هكذا” (٧٧).

وبعد ذكر وجهة نظر هذه الاصلاحى الروايات التى فىها تم ماعز و سكت عن جميع الروايات التى مدح فيها ماعز، و ثناء الرسول ﷺ عليه فى اليوم الثانى، وأخيراً نسجل الجدول المقارن الذى يوضح الحقيقة عن قصة ماعز بن مالك الأسلمي.

جدول القارن

الروايات التي فيها مدح ماعز بن مالك الاصلاحي	الروايات التي فيها ذكر ذم ماعز
١. ذكر مسلم بن حجاج في صحيح مسلم ونسبة مالي: فرجمناه بخلاف ميد الحرة (يعني الحجارة) قال: ثم قام رسول الله عليه ضطبياً من العشى قال: "أو كلما انطلقا غرزة في سبيل الله . تخلف رجل في عيالنا له نبيب كبيب التيس على أن لا أورتني برجل فعل ذلك الا نكلت به . قال : فما استغفره ولا سببه" (٨٧)	١. ذكر مسلم بن حجاج في صحيح مسلم ونسبة مالي: فرجمناه بخلاف ميد الحرة (يعني الحجارة) قال: ثم قام رسول الله عليه ضطبياً من العشى قال: "أو كلما انطلقا غرزة في سبيل الله . تخلف رجل في عيالنا له نبيب كبيب التيس على أن لا أورتني برجل فعل ذلك الا نكلت به . قال : فما استغفره ولا سببه" (٨٧)
وذكر الشيخ الاصلاحي هذه الرواية وترك الرواية التي فيها مدح ماعز بن مالك . وقد ذكرها امام مسلم في صحيحه نذكرها في مقابلتها.	وذكر الشيخ الاصلاحي هذه الرواية وترك الرواية التي فيها مدح ماعز بن مالك . وقد ذكرها امام مسلم في صحيحه نذكرها في مقابلتها.
٢. عن جابر : أن رجلاً من "اسلم" جاء النبي عليه فاعترف بالزنا . فاعتذر عنه النبي عليه حتى شهد على نفسه أربع مرات . وقال له النبي عليه ابك جنون؟ قال: لا . قال: أحسنت؟ قال: نعم . فامر به فرجم بالمصلى . فلما ازلقته الحجارة فرداً كفرجم حتى مات . فقال النبي عليه خيراً وصلى عليه" (٨١).	٢. عن ابن عباس أن ماعز بن مالك أت النبي عليه فقال انه زنى . فأعرض عنه فاعاد عليه مراراً . فأعرض عنه فسأل قوله مجنون هو؟ قالا: ليس به ماس . قال: أفعلت بها؟ قال: نعم . فامر به أن يرجم فانطلق به فرجم ولم يصل عليه:: (٨٠).
٣. فسكت عنهم: ثم سار عasse حتى مر بجيفة من الحمار شائل برجله فقال: أين فلان و فلان؟ فقالا: نحن ذان يا رسول الله قال: أنزلا فكلامن جيفة هذا الحمار" فقالا: يابني الله من يأكلمن هذا؟ قال: فما نلتكم من عرض أحكموا أنفأأشد من أكل منه . والذى نفسى بيده ، انه الآن لفلى أنها الجنة ينغمى فيها" (٨٢). هذا هو جزء الحديث الذى تركه الاصلاحي لاثبات ما ادعاه.	٣. فامر به فرجم . فسمع النبي عليه رجالين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه: انظر الى هذا الذى ستره الله عليه فلم يرده نفسه الا رجم رجم الكلب" (٨٢).
	الى هنا ذكر الاصلاحي هذا لاجزء من الحديث وترك بقية الحديث الذى فيه ثاء على ماعز ، نذكره في مقابلة لتوضيح الحقيقة.

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

٢. وكذلك ذكر عبد الرزاق في المصنف قصة ماعز... قيل للنبي: يا رسول الله تصلى عليه، قال: لا. فما كان الغد صلى الظهر فطول الركعتين الاولين كما طولهما بالامس أو أدنى شيئاً. فلما انصر فصل: صلوا على صاحبكم فصل على السبي صلوة والناس (٨٢)

ذكر امام مسلم رواية فيها ان ماعز بن مالك أتى بنفسه الى رسول الله ﷺ و أقر بالزنا فلما أطمئن به رسول الله ﷺ فرجمه. و نص ما ذكره مسلم ما يلى:

” حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبد الله بن نمير قال وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير و تقاربا في لفظ الحديث . قال حدثنا أبي قال بشير بن المهاجر قال عبد الله بن بريدة عن أبيه أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى ﷺ فقال يا رسول الله أني قد ظلمت نفسي وزنت و أني أريد أن تطهري فرده . فلما كان من الغد أتاه فقال : يا رسول الله : أني زنت فرده الثانية فرسأ رسول الله ﷺ إلى قومه ، فقال : أتعلمون بعقله باستنكرون منه شيئاً؟ فقالوا : ما نعلمه الا و في العقل من صالحينا فيما نرى . فاتاه الثالثة فرسأ لهم أيضاً قال عنه فاخبروه أنه لا يأس به و لا بعقله . فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم ” (٨٥)

وذلك ذكر الحكم في مستدركه مثل ما ذكره مسلم في صحيحه . ونصه ما يلى :

عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال كنت جالساً عند رسول الله ﷺ فجاء الأسلمي ماعز بن مالك فقال يا رسول الله أني زنت و أني أريد أن تطهري فقال له النبي ﷺ ارجع فراجع حتى أتاه الثالثة فاتى رسول الله ﷺ فسائلهم فاحسنو عليه الثناء . فقال كيف عقله؟ هل به جنون؟ قالوا لا والله واحسناوا عليه الثناء في عقله و دينه . و أتاه الرابعة فسائلهم عنه فقالوا له مثل ذلك . فامرهم فحذروه حفرة الى صدره ثم رجموه . هذا حديث صحيح الاسناد على شرط مسلم (٨٤)

وأخرج الحكم عن محمد بن المنكدر عن ابن هزال عن أبيه أن رسول الله ﷺ : ” يا هزال لو سترته بشريك كان خيراً لك ” . وقال الحكم : هذا الحديث صحيح الاسناد ولم يخرج جاه ” (٨٧) .

لا شك في أن المحدثين اختلفوا في صلاة رسول الله ﷺ على ماعز بن مالك ولكن لم يختلفوا في ثناء عليه وكذلك لم يختلفوا في أن الرسول ﷺ صلى على الغمدية ولكن لا أدري لماذا ترك الاصحاح الروايات التي فيها مدح ماعز بن مالك و حتى عده من المنافقين؟ أو لماذا لم يذكر الروايات التي فيها ذكر صلاة رسول الله ﷺ على الغمدية و توبتها؟

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

الرجم في الشريعة الإسلامية: ادعى الشيخ الأصلاحى فى قصة ماعز بن مالك بان الرسول ﷺ طلب و ساله بطريق غير بـ». ولكن فى الحقيقة لم يثبت فى رواية صحيحة بان الرسول طلبه بل تدل الروايات أن قومه رغبوا فى الحضور أمام الرسول ﷺ حيث قال نعيم بن هزال: فيما "آخر جه أبو دؤدف فى سننه قال: حدثنا محمد بن سليمان الأنباري قال حدثنا وكيع عن هشام بن سعيد قال حدثني يزيد من نعيم بن هزال، عن أبيه قال: كان ماعز بن مالك يتيمًا في حجر أبي، أصابه جارية من الحي، فقال له أبي: أنت رسول ﷺ فأخبره بما صنعت، لعله يستغفر لك وأما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرجا" (٨٨).

هذه الرواية: أولاً: تلقى الضوء على حقيقة قصة ماعز بن مالك.

ثانياً: ترد موقف الشيخ الأصلاحى بان الرسول ﷺ طلبه.

وقد أخرجه الإمام لا يخارى تحت عنوان: باب سؤال الإمام المقرر: هل أحصنت؟

عن أبي هريرة قال: أتى رسول ﷺ رجل من الناس وهو في المسجد فناداه: يا رسول الله زنيت ي يريد نفساً . فاعتذر عنه النبي ﷺ ففتحي لشق وجهه الذي أعرض قبله فقال: يا رسول الله، أني زنيت فاعرض عنه فجاء لشق وجه النبي ﷺ الذي أعرض عنه، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاها النبي ﷺ فقال: أبك جنون؟ قال: لا، يا رسول الله، فقال: أحصنت؟ قال: نعم يا رسول الله، قال أذهاوا فارجموه" (٨٩)

وأخرجه البخارى عن ابن عباس: "قال: لم أتى ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ قال له: لعدك قبلت أو غزمت أو نظرت قال: لا يا رسول الله، قال: أنكحتها؟ لا يكنى، قال: فعند ذلك أمر برجمها" (٩٠). فعلممنا من هذه الروايات أن ماعزأ جاء إلى رسول الله ﷺ مقرأً بالزنا ليطبق عليه ما يجب به شرعاً. وكذلك روى الإمام مسلم في صحيحه قصة ماعز بن مالك عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله طهرنى يا رسول الله فقال ويحك ٠ رجع فاستغفر لله وتوب إليه. قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقا يا رسول الله طهرنى... فقال النبي ﷺ مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة قال له رسول الله فيم أطهرك؟ فقال من الزنا. فسأل رسول الله ﷺ أبه جنون؟ فأخبره أنه ليس بمسجنون. فقال أشربت خمراً؟ فقال رجل فاستنكحه فلم يجد منه ريح خمر. إل فقال رسول الله ﷺ أزنيت فقال نعم. فامر به فرجم" (٩١) ثم روى مسلم في الحديث السابق بعد قليل قصة غامدية حيث قال:

"ثم جاءه امرأة من غامد من الأزد فقالت: يا رسول الله طهرنى. فقال ويحك ارجعي فاستغفرى الله وتبوي إليه. فقالت: أراك تريد أن ترددنى كما ردت ماعز بن مالك قال وما ذاك؟ قالت: إنها حبلى من

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

الزنا. ص ف قال أنت؟ قالت نعم، فقال لها حتى تضعى ما فى بطنك، إل فكف لها رجل من الانصار حتى وضعت . قال فاتى النبي ﷺ . فقال قد وضعت العادمية فقال اذاً لا ترجمها وندع ولدها صغيراً ليس لى من يرضعه فقم رجل من الانصار فقال الى رضاعه يا نبى الله قال فرجمها“ (٩٢) .

رواوه مسلم عن عمران بن حصين أن امرأة من جهينة أنت نبى الله ﷺ و هي حبل من الزنى فقاكت يا نبى الله أصبت حدًا فاقمه على . فدعاني نبى الله ﷺ و ليها فقال أحسن إليها فإذا وضع فاتى بها فامر نبى الله ﷺ فشكك عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت . ثم صلى عليها . فقال له عمر: تصلى عليها يا نبى الله وقد زنت؟ قال لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسائلهم . وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى“ (٩٣) .

و فى رواية عن أبي هريرة و يزيد بن خالد الجهنى أنهما قالا ان رجلاً من الاعراب أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله : أنشدك (الله) الا قضيت لي بكتابك الله . فقال الخصم الآخر و هو أفقه منه: نعم فاقض بكتاب الله و أذن لي . فقال رسول الله ﷺ قل . قال: ان ابني كان عسيفاً على هذا . فزنى بامرأته و انى أخبرت ان على ابني الرجم . ففقتدير منه بمائة شاة و وليدة . فسألت أهل العلم فاخبروني انما على ابني جلد مائة و تكريب عام ، و ان على امرأة هذا الرجم . فقال رسول الله ﷺ و الذى نفسى بديه لأقضين بينكم بكتاب الله . الوليدة و الغنم رد و على ابنك جلد مائة و تغريب عام . اغد يا أنيس الى امرأهذا فان اعتراف فارجمها . قال فعدا عليها ، فاعترفت فامر بها رسول الله ﷺ فرجمت“ (٩٤) و فى رواية البخارى: ”فعدا عليها فاعترفت فرجمتها“ (٩٥) .

تعلم من هذه الروايات أن الرجم قد ثبت بفعل النبي ﷺ و قوله و عمله . وكذلك بجماع الصحابة . فقد ثبت بالروايات الصحيحة التي لا يتطرق اليها أى شك . وبطرق التواتر أن النبي ﷺ أقام حد الرجم على الصحابة كماعز و العamide ، وأن الخلفاء أقموه هذا الهدى في عهودهم و أعلنوا مراراً أن الرجم هو الحد للزاني بعد الاحسان . ثم ظل فقهاء الاسلام في كل عصر و في كل مصر مجتمعين على كونه حكماً ثابتاً و سنة متتبعة و شريعة الهيبة قاطعة بادلة متوافرة لا مجال للشك فيها أو الارتياب . بقى هذا الحكم الى عصتنا هذا لم يخالف فيه أحد الافئة شاذة من المنحرفين عن الاسلام هم (الخوارج) حيث قالوا ان الرجم غير مشروع“ (٩٦) .

هذا هو منهج الشيخ الاصلاحي من المسائل الفقهية في تفسيره تدبر قرآن . في بعض الاحيان يكفى بيان المسائل بقدر ما يفهم من الآية الكريمة . و في بعض الاحيان يستتبع من عنده ونسبها الى القرآن الكريم ما لم يقل القرآن و لم يثبت منه أبداً و لم يقله أحد من المفسرين و المحدثين ولا أحد من فقهاء الاسلام قبله كما هو موقفه من مسئلة الرجم، حيث يثبت من آياتي المحاربة والعلماء يثبتون من السنة النبوية.

الهوامش

١. معجم مقاييس اللغة. ابو الحسين أحمد بن فارس زكريا [٥٣٩٥]: عبد السلام محمد هارون. مادة: فقه.
٢. شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر. ط: ٢، ١٩٧١، ٥١٣٩١.
٣. سورة التوبة آية: ١٢٢.
٤. لسان العرب. مادة: فقه. ابن منظور الافريقي. دار صادر، بيروت.
٥. التعريفات. سيد شريف الجرجاني. ص: ١١٢. مطبع أحمد كامل سلطان. بايزيد. استنبول ٥١٣٢.
٦. التوضيح. عبيد الله بن مسعود المشهور بصدر الشريعة ابن تاج الشريعة [٧٣٧]: نور محمد أصح المطابع. رام باغ. كراتشي. ط: ٢، ٥١٣٠٠.
٧. المستصفى ١/٣.
٨. التوصیح على التسقیح ١/٣٢١.
٩. التعريفات. ص: ١١٢. و شرح البخششی ١/٢٧.
١٠. المصدر نفسه ص: ١١٢.
١١. سورة البقرة آية: ١٥٨.
١٢. وقد أخرج البخاري عن هشام بن عمرو عن أبيه أنه قال: قلت لعائشة زوج النبي ﷺ و أنا يومئذ حديث السن أرئيت قول الله تبارك وتعالى: "إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حض البيت أو اعتمر فلا جناح عليهما أن يطوف بهما" فما أرى على أحد شيئاً أن يطوف بهما . فقالت عائشة: لكا. لو كانت كما تقول كانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما إنما أنزلت هذه الآية في الانصار كانوا يهملون لمناولة و كانت مناولة قد يدو
١٣. كانوا يحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سأله ارسول الله ﷺ ذلك فأنزل الله: إن الصفاء و المروة... "الخ صحيف البخاري. كتاب التفسير ٥/١٥٢، ١٥٣. و سنن الترمذى ١٢/٢٠٩، ٢٠٨.
١٤. تدبر قرآن ١/٣٨٧. وقد ذكر القرطبي في تفسير هذه الآية تسعة مسائل بالتفصيل مع ذكر مذاهب العلماء
١٥. أدلهم حسب عادته. ورجح مذهب وجوب السعي الذي هو مذهب الشافعى الذى ذكره الاصلاحي هو خلاصة ما ذكره القرطبي بغاية الاختصار أخذًا بظاهر القرآن الكريم. ٢/١٨٣، ٢/١٧٨.
١٦. تدبر ١/٣٨٨.
١٧. سورة البقرة الآية: ٢٣٣.
١٨. قال القرطبي: "لا تلکف المرأة الصبر على التقصير في الأجر ولا يكلف الزوج ما هو اسراف بل يراعي القصد". ٣/٢٤، ٣/٢٤.

في تقوير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

١٦. تدبر ١/٥٣٥.
١٧. الجامع لأحكام القرآن ٣/١٢٠، ٣/١٢٣.
١٨. سورة المائدة الآية: ٥.
١٩. تدبر ٢/٢٣٦، ٢/٢٣٧.
٢٠. المصدر نفسه ٢/٢٣٦، ٢/٢٣٧. وقد ذكر القرطبي في تفسير هذه الآية عشرة مسائل منها هاتان المذكورتان بذكر أقوال العلماء فيها وأدلتهم. الجامع لأحكام القرآن ٢/٨٥، ٢/٨٠.
٢١. سورة المائدة الآية: ٣٢.
٢٢. تدبر ٢/٢٧٥، ٢/٢٧٦. وسورة البقرة الآية: ١٧٩.
٢٣. سورة المائدة الآية: ٣٧، ٣/٣٩.
٢٤. وقد قال الاصلاحي في كتبه "مبادئ تدبر قرآن": لا تقطع يد السارق الا اذا كان ثمن الشيء المسروق ربع دينها فصاعداً كما روت عائشة عن رسول الله ﷺ. وذكر امام مالك في موطن باب ما جاء لا قطع فيه ١/٢٩، ١/٢٧٠.
٢٥. قال القرطبي في تفسيره: "اتفق جمهور الناس على أن القطع لا يكون إلا على من خرج من حرز ما يجب فيه القطع. وقال: الوصف الثالث: "أن لا يكون للسارق فيه ملك كمن سرق مارهنه أو استاجرها ولا شبهة ملك". الجامع لأحكام القرآن ٢/١٦٨.
٢٦. ذكر الامام القرطبي خمسة أوصاف للسارق وهي: النلوغ والعقل وهو أن يكون غير مالك للمسروق منه وأن لا يكون له ولادة فلاتقطع اليه ان سرق من مال سيده، وكذلك السيد ان أخذ ما عبده لا تقطع بحال... وقطع اليه باجماع الصحابة و يقول الخليفة "غلامكم سرق مالكم". عمر بن الخطاب . والسارق كان غلاماً لعبد الله بن عمرو الحضرمي سرق مرأة امرأة ثمنها ستون درهماً" الجامع لاحكام القرآن ٢/١٦٧.
٢٧. تدبر ٢/٥١٢. وقد ذكر القرطبي اختلاف العلماء في اقامة الحدود في أرض الحرب فعنده امام مالك "والليث بن سعد تقام الحدود في أرض الحرب و لا فرق بين دار الحرب وبين دار السلام . وقال أبو حنيفة : اذا غزا الجندي أرض الحرب و عليهم أمير فإنه لا يقيم الحدود في عسكره الا أن يكون امام مصر أو شام أو العراق أو ما أشبهه فيقيم الحدود في عسكره ... استدل من قال بعموم القرآن وهو الصحيح ان شاء الله تعالى . وأولى من يحتج به لمن منع القطع في أرض الحرب مخافة أن يلحق ذلك بالشرك . والله أعلم . الجامع لاحكام القرآن ٢/١٧١.
٢٨. سورة البقرة الآية: ٢٣٠.
٢٩. تدبر ١/٥٣٧.

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

- .٣٠. تدبر ١/٥٣٨.
- .٣١. تدبر ١/١٨١، ٢٨٠/١.
- .٣٢. تدبر ١/٢٨١.
- .٣٣. المصدر نفسه ١/٢٨١.
- .٣٤. اسمها: "تميمة". الكوكب الدرارى ١٩/٢٢٨.
- .٣٥. صحيح البخارى، كتاب الطلاق ٢/٨٠١.
- .٣٦. الكوكب الدرارى شرح الكرمانى ١٩/٢٢٨.
- .٣٧. حاشية صحيح البخارى،كتاب الطلاق لأحمد على السهارنفورى ٣/٨٠١.
- .٣٨. تفسير القرآن العظيم ١/٢٧٨.
- .٣٩. المصدر نفسه ١/٢٨١.
- .٤٠. جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبرى ٢/٢٩٢.
- .٤١. تفسير القاسمى: المسمى "محسن التأويل" ٢/٢٣٩. جمال الدين القاسمى. ت: محمد فؤاد عبد الباقي. ط: ١٣٩٨هـ. ١٩٧٨. بيروت. لبنان.
- .٤٢. المصدر نفسه ٢/٣٣٩.
- .٤٣. المصدر نفسه ٢/٢٥٠. وقد أخرج النسائى و لفظه: "عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته فتزوجت زوجاً غيره. فدخل بها ثم طلقها قبل أن يوقعها، أتحل للأول؟ فقال رسول الله ﷺ: لا. حتى يذوق الآخر عسيتها و تذوق عسيلته" سنن النسائى . كتاب الطلاق ٩. رقم الحديث ٣١٩. قال الشيخ الابانى: صحيح.
- .٤٤. المصدر نفسه ٢/٢٥٠. أخرج النسائى. كتاب الطلاق ١٢ باب احلال المطلقة ثلاثة، والنكاح الذى يحلها به. رقم الحديث ٣١٩. وقال الشيخ ناصر الدين الابانى: حديث صحيح.
- .٤٥. المصدر نفسه ٢/٢٥١.
- .٤٦. الجامع لاحكام القرآن ٢/١٣٨.
- .٤٧. المصدر نفسه ٢/١٣٨.
- .٤٨. تفسير القاسمى ٢/٢٥٠.
- .٤٩. سورة البقرة الآية: ٢٣٠.
- .٥٠. سورة النور الآية: ٢.
- .٥١. تدبر ٣/٥٥٠.

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

- .٥٢. المصدر نفسه .٥٠٠/٣
- .٥٣. سورة النساء الآية : ٢٥.
- .٥٤. تدبر .٥٥٠/٣ .٥٠١
- .٥٥. تدبر .٥٠٢/٣
- .٥٦. سورة المائدة الآية : ٣٣.
- .٥٧. تدبر .٥٠١/٣
- .٥٨. تدبر .٥٠١/٣ .٥٠٣. وذكر الإمام مسلم في صحيحه: ١٨٨/٧. باب حد الزنا وفتح الباري .٢٤٢/٢٥
- .٥٩. تدبر .٥٠٢/٣
- .٦٠. صحيح مسلم ١٨٩/٢ . وقد ذكر ابن حجر أن هذا مسلك الجمهور . وقال: إن قصة ماعز متراخية عن حديث عبادة بن الصامت وهي ناسخة له . فتح الباري .٢٤٢/٢٥
- .٦١. تدبر .٥٠٣.٥٠٢/٢
- .٦٢. تدبر .٥٠٣/٣ .٥٠٣. وصحيح البخاري مع فتح الباري .٢٨٩/٢٥
- .٦٣. تدبر .٥٠٣/٣ .٥٠٣
- .٦٤. صحيح البخاري مع فتح الباري .٢٨٩/٢٥
- .٦٥. المصدر نفسه .٢٩٣/٢٥
- .٦٦. سنن أبي داود .٣٥٦/٢
- .٦٧. صحيح مسلم مع شرح النووي .١٩٠/١١
- .٦٨. موطأ الإمام مالك .كتاب الحدودص: .٥٩٣.٥٩٢
- .٦٩. المستدرك على الصحيحين .كتاب الحدود .٣٥٩/٢
- .٧٠. سورة المائدة الآية: ١٥ .
- .٧١. المستدرك على الصحيحين .٩٥٣/٣
- .٧٢. الإحسان بترتيب ابن حبان .٣٠٢/٧ .أبو حاتم محمد بن حبان البستي [ت: ٥٣٥٣] : علاؤ الدين على بلباش القاري .. مكتبة المؤثرة .سانجله هل .فيصل آباد .
- .٧٣. مصنف عبد الرزاق .٣٣٠/٧
- .٧٤. تدبر .٥٠٣/٣ .٥٠٣. وسورة المائدة الآية: .٣٣.٣٣
- .٧٥. تدبر .٥٠٥.٥٠٣/٣
- .٧٦. تدبر .٥٠٥/٣

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

٧٧. تدبر ٣١٩/٢.
٧٨. صحيح مسلم مع شرح النووي ١١/٢/١٩٨.
٧٩. سابق مرجع.
٨٠. سنن أبي داود. كتاب الحدود ٣٥٧/٢.
٨١. سنن أبي داود. كتاب الحدود ٣٥٩/٢، و مصنف عبد الرزاق ٣٢٣/٧.
٨٢. سنن أبي داود. كتاب الحدود ٣٥٩/٢.
٨٣. مصنف عبد الرزاق ٣٢١/٧.
٨٤. سابق مرجع ٣٢٥/٧.
٨٥. صحيح مسلم ٢٨/٢.
٨٦. المستدرك على الصحيحين ٣٦٢/٢.
٨٧. المصدر نفسه ٣٢٣/٢.
٨٨. سنن أبي داود ٣٥٢/٢.
٨٩. صحيح البخاري معفتح الباري ٢٨٢/٢٥.
٩٠. المصدر نفسه ٢٨١/٢.
٩١. صحيح مسلم ٢٠١.١٩٩/٢.
٩٢. صحيح مسلم ٢٠٢.٢٠١/٢.
٩٣. صحيح مسلم ٢٠٥.٢٠٣/٢.
٩٤. صحيح مسلم ٢٠٥/٢.
٩٥. صحيح البخاري معفتح الباري ٢٨٤/٢٥.
٩٦. روائع البيان تفسير آيات الأحكام ٢١/٢. محمد على الصابوني. مكتبة الغزالى. دمشق، سوريا.

المصادر والمراجع

١. الاصبحي، مالك بن انس. امام دار الهجرة. موظأ امام مالك. دار السلام. الرياض. ٩٣٩٥.
٢. الاصلاحى، أمين أحسن. تدبر قرآن. مؤسسة فاران، لاهور. ١٩٨٨.
٣. الافريقي، ابن منظور. محمد بن مكرم. لسان العرب. دار صادر، بيروت.
٤. البخارى، محمد بن اسماعيل. نور محمد اصح المطابع، آرام باغ، كراتشي.
٥. البدخشى، محمد بن الحسن. شرح البدخشى مناهج العقول. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٣٠٥.
٦. البستى، ابو حتم محمد بن حبان [٥٣٥٣]. الاحسان بترتيب ابن حبان. ت: علاء الدين على بلبان القارى. مكتبة الاثيرية، سانجله هل. فيصل آباد.
٧. الترمذى. ابو عيسى. محمد بن عيسى بن سورة. الجامع الترمذى. دار السلام. الرياض. ٩٣٩٥.
٨. الجرجانى، السيد شريف. مطبعة أحمد كامل بايزيد. استنبول.
٩. مصنف عبد الرزاق.
١٠. الدمشقى، ابو الفداء اسماعيل بن كثير. تفسير القرآن العظيم. دار المعرفة، بيروت، لبنان. ١٣٨٨.
١١. ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس. معجم مقاييس اللغة.. ت: عبد السلام محمد هارون. شركة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، مصر. ط: ٢، ١٣٩١.
١٢. السجستانى، ابو داؤد سليمان بن أشعث. سنن أبي داؤد. دار السلام، الرياض. ١٩٩٩.
١٣. الصابونى محمد على. روائع البيان تفسير آيات الأحكام. مكتبة الغزالى. دمشق، سوريا. ١٣٩٧.
١٤. صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود. التوضيح. نور محمد اصح المطابع، آرام باغ، كراتشي. ١٣٠٠.
١٥. الغزالى، ؤبو حامد محمد بن محمد. المستصفى. دار احياء الكتب العربية. مصر.
١٦. القرطبي. أبو عبد الله بن أحمد الانصارى. الجامع لاحكام القرآن. دار الكتب العربية، بيروت، ط: ٣، ١٣٨٧.
١٧. القاسمى، جمال الدين القاسمى. محاسن التاویل. ت: محمد فواد عبد الباقى. دار صادر. ط: ٢. بيروت. لبنان. ١٩٧٨.
١٨. القشيرى. ابوالحسين مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. دار السلام. الرياض. ١٩٩٩.
١٩. الكرمانى. شمس الدين محمد بن يوسف بن على [٥٧٨٢]. الكواكب الدرارى شرح الصحيح البخارى. المطبعة البهية المصرية. القاهرة. ١٣٥٨.
٢٠. النسائى، أحمد بن شعيب. سنن النسائى. دار السلام. الرياض. ١٩٩٩.
٢١. النيسابورى. الحاكم. ابو عبد الله بن عبد الله. المستدرک على الصحيحين. دار الفكر، بيروت. ١٣٩٩.